

الخلاف بين علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني من خلال " الحركات الاستقلالية في المغرب العربي " بعض المذكرات الوطنية

جامع بيضا

يعتبر كتاب علال الفاسي "الحركات الاستقلالية في المغرب العربي"* من أولى المؤلفات الوطنية المغربية التي حاولت أن تحمل إلى الرأي العام العربي والدولي أخبار تطورات القضية المغربية وهي تدخل مرحلة حاسمة في الصراع ضد الاستعمار الفرنسي. وقد نشره صاحبه سنة 1947، وهو في منفاه الاختياري بالقاهرة التي التجأ إليها بعد أن تبينت له استحالة العيش الكريم في مغرب ضيق فيه الاحتلال هامش الحريات السياسية بشكل كبير.

وإذا كان مضمون هذا الكتاب في مجمله محاسبة صارمة للوجود الاستعماري في شمال إفريقيا عامة، وفي المغرب الأقصى خاصة، فإنه لم يخل من عناصر بيوغرافية مفيدة للتأريخ للحركة الوطنية ولدور علال الفاسي شخصيا فيها. ولما كان للرجل منافسون على ساحة النضال الوطني، وفي مقدمتهم محمد بن الحسن الوزاني، فإن الكتاب تضمن أيضا إشارات وتلميحات إلى الخلافات التي كدرت العلاقات بين الزعيمين. وقبل الوقوف على أبرز هذه الإشارات في " الحركات الاستقلالية"، يجدر بنا التعرف في عجالة على كل من علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني بصفتهم قطبين أساسيين في الحركة الوطنية المغربية. ولاشك أن هذه الإطلالة على سيرة الرجلين قد توفر لنا بعض عناصر الإجابة على جوانب من فصول الصراع السياسي بينهما.

* علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، الطبعة الخامسة، مؤسسة علال الفاسي، الرباط، 1993، 560 ص.

ولد علال الفاسي في حاضرة فاس سنة 1910 من أسرة مشهورة برسوخ قدمها في العلم وفي الوظائف المخزنية. وقد أتم دراسته في القرويين وحاز على شهادة العالمية سنة 1932. لكنه دخل المعتكك السياسي قبل هذا التاريخ إذ تزعم جمعية طلابية في حرم القرويين. ولما انتفضت الحواضر غداة الإعلان عن ظهور 16 ماي 1930 المعروف ب"الظهير البربري"، كان من الزعماء الوطنيين البارزين الذين تقدموا المظاهرات الاحتجاجية وتعرضوا للاعتقال.

أما محمد بن الحسن الوزاني، فقد ولد هو الآخر في فاس سنة 1910. وعلى عكس علال الفاسي الذي اكتفى بتعليم تقليدي، فإن من حظ الوزاني أن تلقى تعليما عصريا بثانوية كورو Gouraud بالرباط، وهو ما أهله لأن يتابع دراسته في المدرسة الحرة للعلوم السياسية في باريس، كما تردد على معهد الصحافة بالمدينة ذاتها. وقد سمح له هذا التكوين بأن يلعب دورا رياديا في تاريخ الصحافة الوطنية. أما النضال السياسي، فقد ولج حلبته، مثل علال الفاسي، بعد "الظهير البربري".

ساهم الرجلان في تأسيس كتلة العمل الوطني التي وضعت "مطالب الشعب المغربي" في دجنبر 1934. وإذا كانت هذه المبادرة قد تمت في مناخ فكري سلفي حددت معالمه عوامل محلية وخارجية، فإن التنظيم السياسي الوطني المتمثل في الكتلة كان في واقع تحالفا ظرفيا بين تيارين وطنيين متنافسين:

- الأول: يتكون من ذوي التكوين التقليدي، وأهمهم من خريجي جامعة القرويين ومن الذين رسخت أقدامهم في اللغة العربية والنحو والبلاغة والفقه وأصول الدين. وكانوا، بحكم تكوينهم هذا، ينهلون من مطالعاتهم العربية ويستنبطون بالتجربة السلفية في المشرق العربي. وكان رمز هذا الاتجاه هو محمد علال الفاسي.

- الثاني: يتكون من خريجي التعليم العصري الفرنسي سواء في المغرب أو في الديار الفرنسية. وكانت هذه الفئة مرتبطة بعلاقات ودية وسياسية مع نخبة يسارية فرنسية وإسبانية تمكنت الحركة الوطنية المغربية بفضلها وبرعايتها من أن تصدر في باريس مجلة

المغرب" Maghreb للتعبير عن طموحاتها (1932 - 1936). وكان هذا الاتجاه الثاني، الذي يمثله محمد بن الحسن الوزاني ، يستلهم مبادئه من سجلات الليبرالية عموما والثقافة الفرنسية على الخصوص (وفي مقدمتها مبادئ الثورة الفرنسية وحقوق الإنسان)¹ أكثر مما كان يعتمد على القاموس الديني السلفي المستورد من الشرق.

وكانت نتيجة هذا الاختلاف المذهبي (والتنافس الشخصي في بعض فصوله) أن برز سنة 1937 حزبان وطنيان متنافسان: الحزب الوطني بزعامة علال الفاسي، والحركة القومية بزعامة الوزاني. وهذان الحزبان هما اللذان تطورا ليفرزا لاحقا حزب الاستقلال (1944) وحزب الشورى والاستقلال (1946). وقد تلون المشهد السياسي المغربي بهذا الاختلاف طيلة زمن نضال الحركة الوطنية من أجل الاستقلال، بل لقد استمرت انعكاساته في ظل المغرب المستقل غداة 1956.

فكيف بسط علال الفاسي فصول هذا الصراع بين 1934 و 1947؟ وماذا كانت ردود الفعل بعد ذلك في كتابات الوطنيين الآخرين الذين كانوا طرفا في المشهد السياسي الوطني؟

1- تأسيس كتلة العمل الوطني وتقديم "مطالب الشعب امغرب" (1934)

ذكر علال الفاسي في كتابه " الحركات الاستقلالية في المغرب العربي" أن ما دفع الوطنيين إلى إعداد المذكرة الإصلاحية لسنة 1934 وتقديمها للدوائر الرسمية هو كون الفرنسيين كانوا يؤاخذون على الحركة الوطنية عدم توفرها على برنامج سياسي واضح المعالم (ص.189).

إن هذه الرواية صحيحة عموما، لكنها تعمدت تجاوز بعض التفاصيل والسكوت عن الدور الذي لعبه الوزاني في تهيئة البرنامج المشار إليه. فقد حاول الوزاني إعادة الأمور إلى

¹ - عندما أسس محمد بن الحسن الوزاني جريدة "الدفاع" في صيف 1937، نشر في عدديها الثاني والثالث (7 و 14 شتنبر 1937) النص العربي لإعلان حقوق الإنسان والمواطن. وكان يرمي من وراء ذلك إلى تعريف القراء المغاربة بمبادئ الثورة الفرنسية، وتذكير الفرنسيين بأن سياستهم في المغرب مناقضة تماما لما كانوا يفتخرون به من مبادئ " الحرية والإخاء والمساواة".

نصابه وأسهب في مذكراته في الحديث عن الظروف المحيطة بإنجاز وتقديم المذكرة. ومما يخبرنا به ما يلي:

- كانت فكرة تحرير برنامج متكامل وليدة لقاء تم في الإقامة العامة بالرباط، غداة حظر الصحافة الوطنية، بين الوزاني و"بروسترا"، مدير الديوان المدني. وكان هذا الأخير قد أوحى للوزاني بضرورة اعتكاف الوطنيين آنذ، وقد منعت صحافتهم، على كل ما نشره آنفا ومحاولة تدقيقه وتنقيحه حتى يظهر على شكل برنامج مطلبى واضح². ولما رجع الوزاني إلى فاس، طرح الفكرة على رفاقه الذين رحبوا بها وعملوا على إنجازها.

- شكلت الصحافة المكتوبة بالفرنسية، وفي مقدمتها L'Action du Peuple (عمل الشعب) التي كان يشرف عليها الوزاني قبل حظرها في منتصف ماي 1934، مصدرا أساسيا للمادة الإخبارية المعتمدة في التحرير. وتبعاً لذلك، فالنصيب الأوفر في تحرير المذكرة كان من حظ بعض الوطنيين الذين يتقنون اللغة الفرنسية: الوزاني ومحمد اليزيدي وعمر بن عبد الجليل والمكي الناصري.

- تشكلت هيئة من عشرة أفراد بغرض تكوين ثلاثة وفود تقوم بتقديم المذكرة إلى كل من السلطان والإقامة العامة والحكومة الفرنسية. فكان علال الفاسي ضمن الوفد المكلف بالتوجه إلى الإقامة العامة، بينما كان الوزاني أحد أفراد الوفد المتوجه إلى باريس. ومما يلح عليه الوزاني أن جماعة "العشرة" تكونت فقط لتقديم المطالب وليس لتكون صاحبة البرنامج والنواة الصلبة لكتلة العمل الوطني:

" لم تكن هذه الوفود مكلفة في الحقيقة بأكثر من مهمة التقديم، ولكنها اعتبرت بعد ذلك، خطأ وافتياتاً، الهيئة المهيمنة النافذة الرأي والحكم في الحركة الوطنية جمعاء"³.

- كان النص الفرنسي للبرنامج هو الأصل، هذا بالرغم من كون النسخة العربية قد صدرت في القاهرة (سبتمبر 1934) قبل صدور الطبعة الفرنسية في باريس (نوفمبر 1934)

² - محمد حسن الوزاني : مذكرات حياة وجهاد...ج. 4 ، ص . 63 وما يليها.

³ - نفسه، ص. 67.

بمساعدة لجنة رعاية مجلة " المغرب " وفي مقدمتها روبير جان لونكي Robert Jean Longuet . ثم كان تقديم المذكرة يوم فاتح دجنبر 1934 في كل من باريس والرباط.

- تتضمن النسخة العربية، حسب الوزاني، أخطاء عديدة نظرا لصدورها في القاهرة بعيدا عن المراقبة الدقيقة من الوطنيين المغاربة. وعليه، فهو يدعو إلى اعتماد النسخة الفرنسية كمرجع تاريخي صحيح.

- تتضمن النسخة الفرنسية تصديرا من عشر صفحات يقول الوزاني إنه هو الذي حرره وأمضاه باسم اللجنة. وليست هنالك أية إشارة إلى ما يفيد ذلك عند عرض علال الفاسي لمحتويات البرنامج⁴.

- أما تصدير النسخة العربية فلم يكن، حسب الوزاني دائما، من وضع الوطنيين المغاربة، وإنما هو اجتهد من الشخص المكلف بالإشراف على إخراج تلك الطبعة⁵، مع ما تخللها من أخطاء غير مقصودة.

هكذا يتبين أن الوزاني قد أسهب في مذكراته عند الحديث عن ظروف وضع مذكرة "مطالب الشعب المغربي" وتأسيس كتلة العمل الوطني كأول حزب سياسي وطني يرى النور تحت الاحتلال الاستعماري. ولاشك أن تفصيل الحديث تحت قلم الوزاني إنما يرمي إلى إنصاف دوره الشخصي وإلى مراجعة ما كتبه علال الفاسي في ذلك الشأن. وعلى المنوال نفسه سار عبد الهادي بوطالب (وهو من التيار السياسي الذي يمثله الوزاني) إذ خصص حديثا مطولا⁶ لكل تلك الأمور المتعلقة بدور الوزاني والتي مر عليها الفاسي مرور الكرام. أما القادري، وهو من حزب الاستقلال وكان أحد الموقعين العشرة للمذكرة، فإنه يسوق رواية مختلفة تماما عما ذكره الوزاني. فهو يرجع مشروع البرنامج إلى سنة 1933 عندما اقترح الوطني محمد حصار على بعض أصدقائه من الوطنيين السلاويين فكرة تجميع المطالب المغربية في دفتر واحد. ولما عرضت الفكرة على ثلة من الوطنيين في فاس، تبين

⁴ - علال الفاسي : الحركات الاستقلالية...ص. 189 وما يليها.

⁵ - وهو عبد القادر الرياحي الذي كان آنذاك طالبا في القاهرة.

⁶ - عبد الهادي بوطالب: ذكريات..شهادات. ووجوه، الجزء الأول، ص. 311 - 327.

أنهم كانوا هم أيضا يفكرون في المشروع ذاته. فتوحدت مجهودات الطرفين (سلا وفاس) بغية التوصل إلى عمل مشترك. ولما جاءت أحداث فاس (ماي 1934)، تضافرت الجهود حوله من جديد حتى ظهر على صيغته المعروفة في مستهل دجنبر من السنة ذاتها . وبناء على هذه الرواية، فأصل المشروع كان أساسه باللغة العربية. أما ما ذهب إليه الوزاني، فللقادري فيه رأي:

"لا أنكر أن الأخوين محمد بن الحسن الوزاني وعمر بن عبد الجليل راجعا بعض الفصول من حيث ترتيبها وتنسيقها وصياغتها صياغة فرنسية، ولكن الأصل كان هو العربية[...]"⁷.

هكذا نلاحظ أن الكتابة التاريخية قد تلونت بتلك الخلافات التي نشبت سنة 1934 بين شخصين كان كل منهما يطمح إلى دور القيادة والزعامة في الحركة الوطنية الناشئة. وقد ازداد هذا الخلاف وضوحا بمرور الأعوام، وتجلّى للرأي العام بمناسبة تصدع كتلة العمل الوطني سنة 1937 .

2- تصدع كتلة العمل الوطني

يروى علال الفاسي (ص.223) أنه بعد أن تحققت بعض المكاسب للوطنيين مثل إصدار بعض الجرائد والحصول على تأييد بعض الأحزاب الفرنسية، تطلّعوا إلى هيكلة تنظيمهم على غرار الأحزاب الكبرى . وكانت أولى المهام لتحقيق هذا الغرض هو وضع قانون منظم للكتلة، وهو الأمر الذي وكل إلى كل من الفاسي والوزاني. وقد تم ذلك بالفعل، وتقرر انتخاب لجنة تنفيذية مؤقتة تدير أمر الكتلة ريثما ينعقد المؤتمر العام للكتلة، وأسفرت نتيجة الاقتراع السري (يناير 1937) - دائما حسب الفاسي - على تكوين لجنة أسندت فيها الرئاسة لعلال الفاسي والأمانة العامة للوزاني. غير أن النتيجة لم ترق الوزاني، فانشق عن الكتلة :

⁷ - أبوبكر القادري : مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية ... الجزء الأول ، ص. 296 .

" وبمجرد ما أعلنت النتيجة، أعلن الأستاذ الوزاني استعفائه من الكتلة، ولا نريد أن ندخل في تفاصيل هذا الانشقاق وما نتج عنه ، وكل ما هنالك أن الأستاذ الوزاني أخذ يعمل لاكتساب أنصار جدد باسم "الحركة القومية" بينما استمر سائر الذين كانوا في الاجتماع العام في عملهم ضمن الكتلة " ⁸ .

يلاحظ أن علال الفاسي لم يرغب في الخوض في التفاصيل. ويبقى القارئ مشرباً إلى المزيد لعله يحصل على ما يشفي الغليل.

وعند الإطلاع على ما كتبه الوزاني بعد استقلال البلاد⁹ ، نقف على عناصر جديدة من الواجب على الباحث المؤرخ أخذها بعين الاعتبار. فهو يحكي أن مهمة تحرير مشروع القانون المنظم لكتلة العمل الوطني قد وكلت إليه وحده، على أن تتم المراجعة والتصحيح مع كل من علال الفاسي وعمر بن عبد الجليل. لكن الوزاني فوجئ عندما حان موعد التنسيق الثلاثي بأن أحضر صاحبه مسودة مشروع مستوحى من قانون حزب الدستور الجديد الذي يتزعمه الحبيب بورقيبة في تونس والذي يعتبره الوزاني ذا نزعة دكتاتورية. وقد استطاع الفاسي وابن عبد الجليل، بعد أخذ ورد، ترجيح وجهة نظرهما وإقضاء مشروع الوزاني. وفي يناير 1937، عندما أسفر الاقتراع السري في الكتلة عن تشكيل لجنة تنفيذية يتولى فيها الفاسي الرئاسة والوزاني الأمانة العامة، انسحب هذا الأخير محتجاً بأن هنالك مؤامرة ضده. ويفسر الوزاني في مذكراته أن تلك "المؤامرة" تكمن في كون منصب الرئيس تشريفاً وليس تكليفاً، وبالتالي فكل المسؤوليات الجسام إنما تقع على الأمين العام. والخدعة، حسب الوزاني، تكمن في تكبيل حركة الأمين العام بشتى الأشغال المحلية وجعله بعيداً عما يضمن له الإشعاع في المغرب وفي الخارج. وفي حالة وقوع الكتلة في مأزق ما، يسهل أن نذ أن يتحول الأمين العام إلى كبش فداء دون أن يمس الأذى زملاءه في اللجنة. وبعد عرض كل هذه الحثثيات، كتب الوزاني ما يلي :

⁸ - علال الفاسي: الحركات الاستقلالية...ص. 224.

⁹ - محمد حسن الوزاني: مذكرات حياة وجهاد...الجزء الخامس، ص. 13-62.

" ولهذه الأسباب الوجيية كلها يبطل ما ادعاه علال الفاسي من "الانشقاق" بالنسبة لموقفي - لا من الكتلة ككتلة حيث كنت منها، كما كانت هي مني - ولا من الزمرة المتواطئة باسمها ضدي، على أن كل انشقاق ينتقي من نفسه بعدم الاستعفاء. وحقيقة الأمر أن تلك الزمرة المتآمرة دبّرت في الخفاء خطة كنت هدفها الأول، ثم ضحيتها ثانياً [...] "¹⁰.

من الطبيعي أن يكون لهذا التصدع الذي عرفته كتلة العمل الوطني صدى في الكتابات التي أرخت لهذه المرحلة. فالقادري أورد روايتي كل من علال الفاسي ومحمد حسن الوزاني، فارتأى أن المسؤولية مشتركة بين الطرفين المتصارعين، ثم ختم بقوله:

" والذي يترأى أن الجو لم يكن صافياً بين الإخوة في فاس، ولعل ذلك راجع لأسباب متعددة: منها اختلاف الطبائع، واختلاف التكوين، ولربما اختلاف التوجهات، ولربما كانت هناك تشوفات، والبشرية تطغى أحياناً على الإنسان مهما كان عظيماً "¹¹

أما عبد الهادي بوطالب، فقد أورد بدوره أطروحتي الزعيمين وتفادي، بالرغم من كونه من أتباع الوزاني¹²، أن يحمل المسؤولية لأي من الطرفين. فمصدر ذلك الخلاف، الذي يعتبره " الحدث المنعطف"، يكمن في اعتقاده في مزاج وتكوين الرجلين إذ كان كل منهما يشعر بمركب نقص تجاه الآخر. فلعلال الفاسي تكوين عربي وتقليدي يعزز شعبيته في أوساط العامة، وهو ما كان يفتقر إليه الوزاني. ولهذا الأخير إمام باللغة الفرنسية وانفتاح على الثقافة الغربية، وهي من خصال السياسي المعاصر التي كان بود الفاسي امتلاكها¹³.

ومهما يكن من أسباب هذا الخلاف بين علال الفاسي والوزاني، فإنه لم يستثن أي منهما أثناء حملة القمع التي سلطتها الإدارة الاستعمارية على الحركة الوطنية في خريف 1937، فكلاهما تعرض للاعتقال والنفي ولم يتم الإفراج عنهما إلا سنة 1946. غير أن طيلة مدة الاعتقال والنفي لم تطو صفحة الاختلاف والتنافس بين الزعيمين. فقد حل حزب الاستقلال

¹⁰ - نفسه، ص. 32.

¹¹ - القادري، أبو بكر: مذكراتي في الحركة الوطنية...، الجزء الأول، ص. 388.

¹² - يرجع فضل انخراط عبد الهادي بوطالب إلى العمل الدعائي الذي قام به إبراهيم الوزاني في صفوف الشباب بفاس مباشرة بعد تصدع كتلة العمل الوطني.

¹³ - عبد الهادي بوطالب: ذكريات..شهادات..ووجوه، الجزء الأول، ص. 413.

محل الحزب الوطني، وحل حزب الشورى والاستقلال محل الحركة القومية واستمر الخلاف والتنافس بين الرجلين دون هوادة . بل إن هذا الخلاف قد احتد فجأة سنة 1947 بعد أن تقدم " الشوريون " إلى القصر وإلى الإقامة العامة بـ "مذكرة 23 شتنبر".

3 - مذكرة 23 شتنبر 1947

إنها عبارة عن برنامج عمل سياسي تقدم به حزب الشورى والاستقلال إلى السلطان و إلى المقيم العام ألفونس جوان Alphonse Juin في محاولة للخروج من الأزمة المغربية- الفرنسية. وقد ندد حزب الاستقلال بشدة بهذه المبادرة التي اعتبر بأنها مضرّة بالمصلحة الوطنية.

كان علال الفاسي موجودا في القاهرة عندما قدم الشوريون مذكرتهم المشار إليها أعلاه والتي لم يتسرب بعد نصها إلى الصحافة. ولذا بنى علال الفاسي معارضته للمذكرة على مجرد تخمينات، أو من خلال ما روجته بعض الجرائد في مصر أو في المغرب أو في فرنسا¹⁴.

عند حديثه عن هذه المذكرة، لاحظ عبد الهادي بوطالب أن ما كان علال الفاسي يستند إليه في انتقاداته كان واهيا لأنه لم يطلع بعد على مضامين ذلك البرنامج. ومع هذا يعترف بوطالب أن الحزب الذي كان ينتمي إليه، حزب الشورى والاستقلال، قد ارتكب خطأ عندما انتظر شهورا قبل أن ينشر نص الوثيقة على الملأ. فالتكتم عليها فتح المجال لمن كانت له مصلحة في الإساءة إلى حزب محمد بن الحسن الوزاني.

وفي الختام، يجب التنبيه إلى كون كل الإشارات والتلميحات التي جاءت تحت قلم علال الفاسي في شأن خلافه مع الوزاني كانت تدخل في إطار تصفية حسابات قديمة مع منافس في الساحة الوطنية. لكن نلاحظ في الوقت ذاته أن الكاتب، وهو موجود في القاهرة بحثا عن الدعم للقضية المغربية، كان يتفادى الإطناب والخوض في التفاصيل. فالدرب آنذ مازال

¹⁴ - علال الفاسي : الحركات الاستقلالية ...ص. 444 .

طويلا أمام الحركة الوطنية، ولم يكن من الحكمة قطع جميع أواصر التواصل والتقارب مع المنافسين الذين قد تدعو الضرورة في المستقبل القريب أو البعيد إلى التحالف معهم لتحقيق بعض المصالح المشتركة.

جامع بيضا

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط